الأبعاد الاقتصادية للضغوط السياسية الدولية على سورية من عام 2011 حتى عام 2017 م

إعداد

زينة ياسين حبيب

إشراف

الدكتور: لؤي صيوح

العام الدراسي:2020- 2021م

الأبعاد الاقتصادية للضغوط السياسية الدولية على سورية من عام 2011 حتى عام 2017 م

الملخص

هدف البحث إلى استعراض الضغوط السياسية (والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية) التي مارستها بعض الدول على سورية منذ عام 2011 وحتى العام 2017، ودراسة الأبعاد الاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية التي نتجت عن هذه الضغوط، ومدى تأثيرها على معدل البطالة ومعدل التضخم والميزان التجاري.
اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور متغيرات الدراسة، ولتتبع ما ورد من مقالات ومراجع علمية حول الأبعاد الاقتصادية للضغوط السياسية على سورية خلال فترة الحرب على سورية، وتم الاستعانة ببرامج SPSS V24 لاختبار فرضيات البحث وتوصلت الباحثة إلى أهم النتائج الآتية :
تعرضت الجمهورية العربية السورية إلى الكثير من الضغوط السياسية على المستوى الإقليمي والعربي والدولي، أدت الضغوط السياسية إلى التأثير سلباً على الاقتصاد السوري ولكن فشلت في تحقيق أهدافها بالحصول على مكاسب سياسية، تكبد الاقتصاد السوري خسائر مادية كبيرة في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية خلال فترة الحرب السورية، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط السياسية على معدل البطالة ومعدل التضخم وقيمة الواردات، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط السياسية على قيمة الصادرات، يعدّ القطاع الصناعي الأكثر تضرراً من الضغوط السياسية ويليه القطاع الزراعي ومن ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة .

الكلمات المفتاحية : الضغوط السياسية – معدل البطالة – معدل التضخم – الميزان التجاري– القطاعات الإنتاجية .

The Economic Dimensions of International Political Pressures on Syria from 2011 to 2017

Summary

The objective of the research is to review the political pressures exerted by countries on Syria since 2011 until 2017 to study the economic dimension that resulted from these pressures and their impact on unemployment rate, inflation rate and trade balance, and to follow the articles and scientific references on the political pressures that the Syrian Arabic Republic was exposed during the war period on Syria Arabic, and was using the program SPSS V24, and the researcher has found the following main findings: The Syrian Arabic Republic has been subjected to many political pressures at the regional, Arab and international levels political pressures have succeeded in negatively affecting the growth of the Syria economy, but have failed to achieve their political gains. The Syrian Arabic economy has suffered significant material losses in all productive sectors during the war against Syria.

There is statistically significant impact of political pressures on unemployment rate inflation rate and import value.

There is no statistically significant impact of political pressures on export value.

The industrial sector is the most affected by the political pressures followed by the agricultural sector.

Keywords : political pressures – unemployment rate inflation rate – trade balance – productive sectors.

1-المقدمة :

يعدّ مفهوم التنمية بأبعاده المختلفة واحداً من المفاهيم الكبرى التي قسمت الدول إلى فئات، وتُعدّ الدول الأقوى اقتصادياً وعسكرياً هي الدول التي تمتلك معدلات نمو أعلى، وقد نال مفهوم التنمية الكثير من الاهتمام في العقد الأخير، مع تنامي الحضور السياسي الجديد للبلدان النامية في الساحة الدوليّة، حيث بدأ الفكر التنموي يتصدّى لقضايا التخلف أيّاً كانت التوجهات السياسية والاجتماعية لهذه البلدان .

وعلى الرغم من سعي الدول النامية إلى تحقيق التنمية المستدامة إلّا أنّها كانت تعاني من صعوبات أهمها الضغوط السياسية المبطنة بالعقوبات الاقتصادية، بهدف الحدّ من تطور هذه البلدان، ولتبقى تابعة للدول المهيمنة دولياً، وبالتالي أصبحت التنمية هدف ضروري للدول النامية من جهة، وسلاح لدى بعض الدول المهيمنة لممارسة ضغوطها السياسية تجاه هذه الدول من جهة أخرى.(يوسف، زدام، 2008)

حققت سورية نتائج إيجابية على المستوى الكلي منذ عام 2000م من ناحية معدلات النمو، واستقرار نسبي للأسعار وانخفاض في عجز الموازنة والمديونية العامة وفائض في الميزان التجاري، وقد ترافق ذلك مع تحولات هيكلية في الاقتصاد تختلف بزيادة الناتج، وارتفاع الصادرات التحويلية بشكل ملحوظ وتوسع في قطاعات التجارة والسياحة والخدمات، حيث تم طرح حزمة من الاصلاحات الاقتصادية في الخطة الخمسية العاشرة في عام 2005 ضمن إطار الإصلاح المؤسساتي والتنمية. (باروت، محمد، 2015)

تعدّ سورية من الدول النامية التي عملت وما زالت تعمل على تحسين مؤشرات التنمية، ورغم ذلك تراجع ترتيبها بدليل التنمية البشرية بسبب الظروف الراهنة التي تمرّ بها البلاد، وظهرت آثارها على قضايا التنمية البشرية، وتسببت الحرب بخسائر اقتصادية فادحة، أدت إلى تدني الناتج المحلي الإجمالي والذي أثر سلباً

على معدلات الفقر من خلال انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي وارتفعت أسعار المواد وانخفضت القدرة الشرائية للمواطنين، وانخفاض معدلات الاستهلاك والاستثمار والتجارة الداخلية والخارجية، كما تأثرت المالية العامة بارتفاع عجز الخزينة وعبء الدين العام وتدهور سعر صرف العملة.

كما خلق ظروف اقتصادية كبيرة من ضمنها الدّمار الذي لحق بالممتلكات التجارية والسكنية، والبنى التحتية ومستلزمات الإنتاج، مما أدى إلى خسارة الإنجازات التي تحققت خلال سنوات العمل الماضية.(سلمان، أحمد حيان ،2018)

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة السورية لزيادة التوظيف وفرص العمل في القطاع العام، إلّا أن معدل البطالة تزايد بشكل كبير، وارتفع معدل البطالة لأن عدداً متزايداً من العمال قد فقدوا أعمالهم، كما أن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي والدول العربية كان لها أثرها السلبي على الاقتصاد السوري، وفي ظل هذه الظروف يحتاج الاقتصاد السوري لعدة سنوات للتعافي، وتضع تحديات أمام صانعي السياسات ومنفذيها لتعويض الخسارة والعمل على الاستثمار في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنها من العوامل الأساسية للنجاح خاصة في ظل النظام العالمي الحالي .

2-مشكلة البحث :

تعرضت سورية إلى أضرار وخسائر كبيرة نتيجة الحرب الظالمة عليها، وترافقت الحرب مع ضغوط دولية (سياسية، واقتصادية، وعسكرية)، كان لهذه الضغوط أبعاداً اقتصادية واجتماعية على سورية ستتناول هذه الدراسة الأبعاد الاقتصادية لهذه الضغوط التي تمارس على سورية وبناءً على ما سبق تطرح مشكلة البحث السؤال الآتي :

- **ما هي الأبعاد الاقتصادية للضغوط السياسية على سورية خلال فترة الحرب السورية ؟**

ويتفرع عن هذا السؤال تساؤلات أهمها :

- ما تأثير الضغوط السياسية على معدل البطالة .
- ما تأثير الضغوط السياسية على معدل التضخم .
- ما تأثير الضغوط السياسية على معدل الميزان التجاري .

3-أهمية وأهداف البحث :

تبرز أهمية دراسة الأبعاد الاقتصادية للضغوط السياسية التي تعرضت لها سورية خلال فترة الحرب وتحليلها في مرحلة حرجة تمرّ بها سورية، لذلك كان لا بد من إيجاد حلول اقتصادية وتنموية لمواجهة هذه الظروف .

ويهدف البحث إلى ما يأتي :

1- استعراض الضغوط السياسية التي مارستها الدول على سورية منذ عام 2011 وحتى 2017م .

2- دراسة الأبعاد الاقتصادية التي نتجت عن هذه الضغوط ومدى تأثيرها على مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية .

4-فرضيات البحث :

ينطلق البحث من فرضية أساسية وهي :

1- لا يوجد علاقة إحصائية بين الضغوط السياسية على سورية والمؤشرات الناتجة عنها على الاقتصاد السوري وتأثيرها في :

- الناتج المحلي الإجمالي .
- معدل البطالة .
- معدل التضخم .
- الميزان التجاري .

5-منهجية البحث :

اعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الأسس والمفاهيم العامة للدراسة، وذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث فيما يخصّ الأبعاد الاقتصادية، كالدخل القومي والتنمية الاقتصادية والقوة الشرائية وغيرها وتأثير الضغوط السياسية عليها .

6-حدود البحث:

يشمل المجتمع الأصلي للدراسة الجمهورية العربية السورية بين عامي 2011 وعام 2017م .

7- الدراسات السابقة :

أولاً : الدراسات العربية :

1)دراسة سلمان (2018) بعنوان : الاقتصاد السوري قبل الحرب وبعدها .

قام الباحث في هذه الدراسة على دراسة التداعيات الاقتصادية للحرب على المستويين الكلي والجزئي معتمداً على الحقائق والوثائق التي تدعم مقارنته للاقتصاد السوري قبل وبعد الحرب، ثم بحث تأثير العقوبات والحصار الاقتصادي على المواطن السوري والتداعيات الاجتماعية التي نتجت عن هذه الضغوط، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

- إن التداعيات الاجتماعية للعقوبات والحصار الاقتصادي أثرت في كل الجوانب المجتمعية وبخاصة التعليم والصحة والتنمية البشرية والجانبين الاجتماعي والبيئي ؟
- أثرت الضغوط والعقوبات المفروضة على سورية على الحياة الاقتصادية من خلال تراجع مؤشر التجارة الخارجية والداخلية، وتدهور سعر صرف العملة، وانخفاض معدلات الاستهلاك والاستثمار، وتدني الناتج المحلي

الإجمالي والذي أثر سلباً على معدلات الفقر من خلال انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي وتزايد معدل البطالة بشكل كبير .

2)دراسة (زيتي ، 2013) : بعنوان : دور السياسة الخارجية في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية على سورية خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2012م.

قام الباحث في هذه الدراسة بدراسة وافية وشاملة عن الأساليب والأدوات المتبعة من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية سواء في إضعاف القرار السياسي لسورية ومحاولات السيطرة عليه وإضعاف المقدرات الاقتصادية لها وإيضاح السبل التي قامت بها السياسة الخارجية السورية لمواجهة هذه الضغوط .

ويستنتج الباحث في النهاية : أنه كان للضغوط والعقوبات المفروضة على سورية تأثير سلبي كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية خاصة منذ العام 2001 م نتيجة لتداخل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الحرب على سورية منذ عام 2011م، وارتباط العوامل الداخلية بشكل كبير بمؤثرات خارجية .

3)دراسة (حمد ، 2015) : بعنوان : أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية، سورية أنموذجاً .

قام الباحث في هذه الدراسة بالكشف عن أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية، حيث يحاول توضيح دور الإعلام في الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال تحسين ونشر الصورة الحسنة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وجذب السياحية .

كما يحاول توضيح العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية السياسية والتعرف على دور الدبلوماسية الاقتصادية السورية في التنمية الاقتصادية وإبراز دور هذه الدبلوماسية في رفع العقوبات الاقتصادية وإعادة الإعمار في سورية .

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث :

1- لا يوجد جهة مختصة تقوم بعمل الدبلوماسية الاقتصادية السورية، وليس هناك مبادئ مكتوبة أو معلنة لها إلا أنها تتحقق من خلال مجموعة من المؤسسات والوزارات، أهمها هيئة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

2- تنقسم الدبلوماسية الاقتصادية إلى نوعين: دبلوماسية مساعدات اقتصادية، تضمن المنح والقروض وشطب الديون وغير ذلك الكثير- ودبلوماسية عقوبات اقتصادية تتضمن حظراً اقتصادياً.

3- للدبلوماسية الاقتصادية أوجه كثيرة فبعضها يؤثر إلى حد ما بشكل إيجابي في التنمية، كالتكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية والشراكات الاقتصادية، وبعضها يؤثر بشكل سلبي مثل الحظر الاقتصادي والمقاطعة الاقتصادية .

ثانياً : الدراسات الأجنبية :

1) **Dr ,Alison. N, kurth,2012:(Rethinking the Syria accountability act: Are sections on Syria in the best interest of the united states?**

" إعادة التفكير بقانون محاسبة سورية: هل العقوبات تحقق المصلحة العليا للولايات المتحدة"

يستعرض الباحث في هذه الدراسة العلاقات السورية – الأمريكية، ويحلل بعض الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات على سورية وما إذا كانت هذه العقوبات فعالة .

وبالنتيجة يرى الباحث أن استمرار الولايات المتحدة بفرض عقوبات متتابعة ضد سورية أن تحقق مصالح الولايات المتحدة بل وتؤثر بشكل سلبي عليها، بعد استعراض أهمية سورية في المنطقة .

2) **Raymond honeybunch,2009: "Syria foreign policy under Bashar Al-Asad"**

" السياسة الخارجية السورية في ظل بشار الأسد "

تناول البحث السياسات الخارجية السورية والعوامل الاقتصادية والسياسية التي تحكم توجهاته ونهجها من خلال سياسة سورية تجاه الكيان الصهيوني، وتحدي سورية للولايات المتحدة في العراق والمواقف السورية من لبنان، حيث توضح الدراسة أن السياسة الخارجية السورية خلال فترة حكم الرئيس بشار الأسد تجاذبها عنصران أساسيان :

- الأول : الموقف القومي العربي التقليدي للبلد، وحالة الصراع المستمر مع الكيان الصهيوني واحتلال الولايات المتحدة للعراق بعد عام 2003م والذي أجج الموقف .
- الثاني : برنامج الإصلاح الاقتصادي التي يتطلب منها التوجه نحو الغرب نتيجة اتجاه سورية نحو اقتصاد السوق بعد عام 2005م .

الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

اهتمت بعض الدراسات بعرض نظري للضغوط السياسية التي تعرضت لها سورية، بينما استعرضت بعض الدراسات التداعيات الاقتصادية للحرب على المستويين الكلي والجزئي على بنية الاقتصاد السوري، في حين قامت بعض الدراسات في دراسة أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية، بينما الدراسة الحالية ستقوم بدراسة أهم الأبعاد الاقتصادية للضغوط السياسية على سورية .

الإطار النظري :

كانت الضغوط بأشكالها ووسائلها وأساليبها المختلفة سمة أساسية في عالم العلاقات الدولية منذ القديم، إذ تلجأ الدول للضغط على الدول الأخرى لغايات مختلفة أهمها تحقيق المصالح والمنافع للدولة التي تقوم بممارسة الضغط، وتتنوع أشكال الضغوط الدولية من الوسائل السلمية إلى الوسائل القهرية والعسكرية .

ففي العصور القديمة كانت الوسائل العسكرية والحروب المباشرة أكثر وسائل الضغط المتبعة بين الدول، أما في العصر الحديث ومع تطور الأنظمة والقوانين الدولية باتت الضغوط تأتي بأشكال مختلفة ومتنوعة وأحياناً أكثر إيلاماً من الوسائل العسكرية، فحيناً تتبع الضغوط السياسية من المقطعة الدبلوماسية، وإلغاء التمثيل وإغلاق السفارات وحظر واردات السلاح ودعم تنظيمات وجماعات ضمن البلد مناوئة للنظام السياسي القائم، وإصدار القرارات الدولية المناوئة والمدينة بحق الدولة والقيام بعمليات عسكرية محدودة تستهدف مراكز معينة ضمن الدولة المستهدفة، وأحياناً تتبع الوسائل الاقتصادية التي تتمثل بالمقاطعة التجارية والمالية إلى حظر دخول مواد معينة تحت مسميات مختلفة وقرارات منع الاستثمار ومعاقبة أية دولة أو شركة تستثمر ضمن البلد المستهدف .

ومما سبق فالضغوط الدولية هي مجموعة من الوسائل والأساليب السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، التي تتبعها الدول إما بشكل مباشر أو من خلال الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية بهدف تحقيق مكاسب أو لتغيير توجهات وإسقاط انظمة حكم . (المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 2011، 2016)

1-1- الأهداف العامة للضغوط الدولية :

تتباين أهداف الضغوط الدولية، وبشكل كبير وفقاً لطبيعة الحالة، ولكن بشكل عام يوجد هدفين عامين للضغوط الدولية بالنسبة للدول المعنية بالضغط هما :

1) تحقيق مصلحة أو غاية أو منفعة مادية أو معنوية للدولة أو الدول المعنية بممارسة الضغط، وهنا يوجد نوعين للمصلحة المعنوية، إما دولية (بإرسال رسائل للمجتمع الدولي أو محلية (لزيادة الدعم والتأييد الداخلي لقضية ما في السياسة الخارجية) ؟
2) تغيير اتجاه أو سلوك سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو أخلاقي للدولة المستهدفة بالضغط سواء راهناً أو مستقبلاً .

1-2- وسائل الضغط الدولية :

- **الوسائل السياسية :**

تعد الوسائل السياسية بأساليبها المتعددة من أكثر وسائل الضغط المتبعة في الوقت الحالي وتتنوع أساليبها من:

آ- الأساليب الدبلوماسية.

ب- الأساليب التحذيرية .

ج- التهديدات المباشرة .

- **الوسائل الاقتصادية :**

إنّها أداة للسياسة الخارجية والضغط الاقتصادي وتتخذ أشكالاً عديدة من المقاطعات التجارية وحظر التعامل التجاري، وسحب ومنع الاستثمارات الوافدة إلى البلد المستهدف وتجميد الأصول وغيرها ؟ (Brent Radcliffe)

- **الوسائل الإعلامية الدعائية :**

وتعد من الوسائل الهامة في العصر الحديث مع تطور الاتصالات والتكنولوجيا الرقمية، إذ تبدأ من تصريحات إعلامية غير رسمية لمصادر ضمن الدولة أو المنظمة ضد دولة أخرى إلى تصريحات رسمية لصناع القرارات ضمن الدولة، ومجالات أخرى تحاول بعض الدول تسليط وسائل إعلام مؤيدة لها لتقوم بمهمات دعائية تستهدف سياسات أو صناع قرار أو نظام الحكم ضد الدولة المستهدفة

بالضغط وعادة ما تحاول الدولة من خلال ممارسة ضغط إعلامي أن تجبر الدولة المستهدفة على اتباع نمط معين من دون الدخول في صراعات دبلوماسية وسياسية قد تؤدي لنتائج سلبية على الدولة . (علي، مدين، 2017م).

1-3- الضغوط السياسية على سورية بعد عام 2011م :

تعرضت سورية إلى جميع أنواع الضغوط الخارجية من اقتصادية وسياسية وعسكرية وأخذت هذه الضغوط بالازدياد تدريجياً منذ اندلاع الأزمة عام 2011م وقد تباينت وتنوعت أشكال الضغوط السياسية التي استهدفت سورية خلال هذه المرحلة، وتنوعت الجهات التي فرضت هذه الضغوط إقليمياً ودولياً وستقوم الباحثة بتبيان هذه الضغوط حسب الطرف الذي قام بفرضها .

1-المحيط الإقليمي :

قبل أن نتطرق لهذه الضغوط يجب علينا أن نشير لحالة الضغط الإعلامي الهائل الذي مارسه الإعلام الملحق بقطر والسعودية متمثلاً بقناتي الجزيرة والعربية وما أجرته من حملات تحريضية واسعة وتجييش الرأي العام المحلي والعربي والدولي ضد الدولة السورية منذ بداية الحرب على سورية عام 2011م .

وفي التسلسل الزمني لهذه الضغوط قرر مجلس جامعة الدول العربية على لسان رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم، تعليق مشاركة جميع الوفود السورية في المجالس والهيئات التابعة للجامعة اعتباراً من 16 تشرين الثاني عام 2011م ودعا الدول العربية إلى سحب سفرائها من دمشق .

وأعلن رئيس الوزراء القطري أن مجلس الجامعة قرّر دعوة جميع أطياف المعارضة السورية إلى الاجتماع في جامعة الدول العربية خلال ثلاثة أيام، ثم عقد اجتماع لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري مع المعارضة السورية، وذلك في محاولة لمنح المعارضة السورية المتمثلة أساساً في " الائتلاف الوطني المعارض " المشروعية الإقليمية تحضيراً لنيل المشروعية الدولية فيما بعد .

وفي 27 تشرين الثاني 2011م جاء القرار رقم / 7442/ الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية، وكانت أهم بنوده : (قرار جامعة الدول العربية، موقع جامعة الدول العربية، 2011)

- منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم في الدول العربية .
- وقف التعامل مع البنك المركزي السوري .
- وقف التبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية، باستثناء السلع الاستراتيجية التي تؤثر على الشعب .
- تجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية .
- وقف التعاملات المالية مع الحكومة السورية .
- وقف جميع التعاملات مع البنك التجاري السوري .
- وقف تمويل أي مبادلات تجارية حكومية من قبل البنوك المركزية العربية مع البنك المركزي السوري .
- الطلب من البنوك المركزية العربية مراقبة الحوالات المصرفية والاعتمادات التجارية، باستثناء الحوالات المصرفية المرسلة من العمالة السورية في الخارج إلى أسرهم في سورية، والحوالات من المواطنين العرب في سورية.
- تجميد تمويل إقامة مشاريع على الأراضي السورية من قبل الدول العربية .

2-المحيط الدولي :

لقد تجسد المحور العالمي الذي قام بفرض ضغوط على سورية، بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومن يتبعهما، إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة في العالم تعمد إلى فرض عقوبات على سورية بداية عام 2011، فرضت عقوبات على جهاز الاستخبارات السورية، ثم حظرت التعاملات التجارية مع سورية، وجمدت الأصول المالية لمسؤولين وشخصيات سورية .

وفي عام 2012 أغلقت سفارتها في سورية وسحبت كل العاملين فيها وفي عام 2013 نشرت حشود بطاريات صواريخ " باتريوت للدفاع الجوي على الحدود التركية السورية ونشرت حشود عسكرية أمريكية قبالة السواحل السورية وهددت بشن عمليات عسكرية تستهدف مراكز الدولة السورية) وفي عام 2014 وبطلب من الولايات المتحدة الأمريكية تم إنشاء التحالف الدولي في أيلول عام 2014 من عدة دول على رأسها كندا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا والدانمارك وغيرها من الدول الغربية الأطلسية وبمشاركة بعض الدول العربية مثل السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر .

وفي العاشر من أيلول عام2014 أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما بداية التدخل العسكري في سورية دون أي تفويض من مجلس الأمن والامم المتحدة أو موافقة الحكومة السورية بحجة مكافحة الإرهاب .

ضمن هذا السياق بدأت وكالة المخابرات الأمريكية بتسليح الإرهابيين في سورية خلال المراحل الأولى من الحرب فقدمت لهم السلاح والتدريب والأموال والمعلومات الاستخبارية وأعتدت الولايات المتحدة الأمريكية على قواعد عسكرية تابعة للجيش العربي السوري، وقد أدى العدوان على سورية من قبل ما تسمى " دول التحالف" إلى تدمير كبير في البنية التحتية السورية وإلى استشهاد الآلاف من المواطنين السوريين . (المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 2011، 2016)

2- التحليل والمناقشة :

ارتفعت الأسعار بسبب الحرب السورية والعقوبات الاقتصادية بمقدار 1100%، مما يشير بالتردي المخيف للوضع المعيشي للسوريين، فيما بلغت نسبة من تجاوز خط الفقر بينهم 80% وفق تقديرات الأمم المتحدة لعام 2016م، مقارنة بنمو الناتج المحلي 12,2% قبل الحرب .

وأضحى غياب البضائع المستوردة والأدوية وتضاعف أسعارها وفق أهميتها في حياة السوريين، عبئاً على المواطنين، وانخفضت القدرة الشرائية بنسبة 90%

مقارنة بما قبل الحرب، في ظل عقوبات قاسية، يمكن أن نلحظ أثرها على كافة القطاعات .

وقد تضمنت حزمة العقوبات المطروحة من قبل الولايات المتحدة على سورية في 10 شباط 2011م توقيف جميع المعاملات المصرفية وخطة توريد الأسلحة، إضافة إلى وقف استيراد النفط والغاز وتجميد أصول حسابات الحكومة السورية في الخارج، واستتبعت بمقاطعة من جانب الدول العربية وتركيا، ثم العقوبات الأوربية الأصعب بفعل العلاقة الاقتصادية المهمة التي كانت تربط سورية مع بلدان الاتحاد الأوروبي، وغادرت 14 شركة نفطية الأراضي السورية منذ انطلاق الحرب. (المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 2011، 2016)

وتوضح دراسة لـ " الهيئة السورية لشؤون الأسر والسكن " أعدّها الدكتور مدين علي، حول " الإجراءات القسرية الأحادية الجانب وأثرها على الأسرة السورية " أن التجارة السورية اعتمدت كثيراً على العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، بنسبة تصل إلى 45% إلى 55% من مجمل التبادل التجاري، ويمكن تخيّل أثر العقوبات في الميزان التجاري السوري في ضوء المقاطعة والعقوبات الأوروبية .

وبفعل تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، أصبحت نسبة البطالة الظاهرة 60% فيما وصلت البطالة المقنعة إلى 70% .

وتراجعت قيمة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من 5,7 مليار دولار عام 2011 إلى 0,1 مليار دولار عام 2015 مما اضطر الحكومة إلى زيادة مخصصات الدعم والرعاية الاجتماعية، حساب الإنفاق العام الاستثماري المتراجع وأسهمت العقوبات في تنشيط اقتصاد الظل الذي سمم بيئة الأعمال، فدخلت إليها آليات الفساد وأصبحت بيئة طاردة الاستثمار ورؤوس الأموال، كذلك دفعت العقوبات الحكومة إلى اللجوء إلى السماسرة والوكلاء وتجار السوق السوداء .

منذ انطلاق الحرب غادرت 14 شركة نفطية الأراضي السورية، كانت تنتج نحو 100 ألف برميل نفط يومياً، إلى جانب 7 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي،

مما رفع الخسائر المالية المباشرة إلى 27 مليار دولار في عام 2015 وأصبحت الحكومة السورية مضطرة للاستجابة إلى شركات نفطية بديلة رفعت سقف الابتزاز والمساومة، وبكفاءة أقل بكثير من سابقاتها .

ومن اللافت أن أثر العقوبات الأمريكية المباشر في قطاع النفط ومشتقاته محدود، بفضل الاعتماد على الشركات الأوروبية، غير أن أثرها اتضح عندما لجأت الولايات المتحدة إلى معاقبة الشركات الأوروبية وغيرها، التي تعتمد على تقانة أو تكنولوجيا أمريكية متطورة، في حال ارتباطها بعلاقات تجارية مع الحكومة السورية.

فأتت العقوبات الأوربية لتوقف تصدير 150 ألف برميل يومياً كانت تتجه إلى أسواق دول الاتحاد الأوربي وهو ما يعادل قرابة 5 مليارات دولار سنوياً، ونحو 35% من إجمالي الصادرات .

كذلك تراجعت الطاقة التكريرية للمصافي البترولية (حمص – وبانياس) بنسبة 50% من إجمالي التكرير العادي واقتصر إنتاج المصفاتين على تكرير النفط الذي يستجر من إيران، إضافة إلى إنتاج محلي بحدود عشرة آلاف برميل يومياً .

ودفعت العقوبات الاقتصادية الحكومة إلى الاعتماد على الشركات الخاصة وتحرير أسعار قطاع الطاقة مما أدى إلى رفع أسعار المشتقات النفطية بصورة متكررة لتوفير موارد مالية حكومية.

وتعرض الباحثة هنا الأبعاد الاقتصادية للضغوط السياسية من خلال عرض نتائج الحرب والعقوبات على بعض المؤشرات الاقتصادية في سورية، ومكانتها ما قبل الحرب على سورية بهدف تحديد مدى أثرها وفق ما يلي :

1-2- معدل البطالة . معدل التضخم . الميزان التجاري .

1-2-1- معدل التضخم Inflation rate:

التضخم هو ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في المجتمع، ويشير إلى زيادة مقدار النقود في الاقتصاد التي تؤدي إلى تناقص القوة

الشرائية لوحدة النقد (قيمة النقود) نتيجة ارتفاع الأسعار الناجم عن قصور العرض في مواجهة الطلب (شنبيش، محمد، 2013).

وفي الأصل تم استخدام كلمة التضخم للإشارة إلى كمية النقود، ومعناها أن مقدار النقود قد تضخم وزاد عن حدّه الطبيعي، وذكر ميلتون فريدمان في "النظرية النقدية" بأن التضخم هو:" دائما وأينما وجد، ظاهرة نقدية بالنظر إلى أنه ينتج عن زيادة في كمية النقود تفوق زيادة الإنتاج، وأنه لا يمكن أن يكون نتيجة لغير ذلك" 5 وهناك جملة مشهورة له " التضخم دائما وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية".(السيد & الرشيد، 2015).

وتبعًا لهذا التعريف فإنه يتوجب مراقبة الثروة الحقيقة في المجتمع من سلع وخدمات وما إلى هنالك فإذا زادت النقود زيادة مكافئة لزيادة الثروة فلا وجود لتضخم، لأن تطور حالة الثروة في المجتمع تقتضي تلك الزيادة في النقود، أما إن زادت النقود دون زيادة للثروة فإن التضخم سيرتفع.

وبحسب ما جاء به فريدمان وأصدقائه فإن مقدار النقود الواجب توافره في المجتمع يجب أن يتناسب طردًا مع الحاجات المختلفة للأفراد بدون زيادة أو نقصان، فإن قلّ ذلك المقدار أصيب الناس بضيق لأنهم لا يملكون ما يكفيهم من نقود، وإن كثر أصبحوا يمتلكون ما يفوق حاجتهم فيبذلون نقوداً أكثر لشراء السلع فيؤدي إلى ارتفاع أسعارها (مهران، زكريا، 2012).

وتتعدد أسباب نشوء التضّخم من تضخم بسبب ارتفاع الطلب إلى تضّخم بسبب ارتفاع النفقات أو التكاليف أو الناشئ عن الحصار الاقتصادي وفيما يلي شرح مبسط لكل منها (السيد & الرشيد، 2015):

- التضّخم الناشئ عن زيادة الطلب: يحدث عندما يتزايد الطلب الكلي للسلع والخدمات بسرعة أكبر من زيادة العرض الكلي وهذا يدفع المستوى العام للأسعار للارتفاع، وما يحفّز هذا النوع من التضخم الإنفاق الحكومي أو

تخفيضات ضريبية متتالية أو زيادة في عرض النقود فكلها تؤدي إلى خلل في معادلة العرض والطلب الكليين بالنسبة للقدرات الإنتاجية للاقتصاد.

- التضّخم الناشئ عن ارتفاع النفقات والأجور والتكاليف يحدث بفعل أعمال احتكارية لأصحاب الأعمال حين يرفعون الأسعار دون زيادة في الطلب، وقد يحدث أيضا بسبب ضغوط نقابية لزيادة الأجور النقدية للعمال ما يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية في الشركات.
- التضخم الناشئ عن الحصار الاقتصادي حين ينعدم الاستيراد والتصدير في البلد مما يؤدي إلى ارتفاع عام في الأسعار وانخفاض قيمة النقود بسبب قلة المعروض مع بقاء الطلب، كما حصل للعراق وكوريا بعد حصارهما من أمريكا.

إن الارتفاع العام والمستمر للأسعار له عدة آثار اقتصادية واجتماعية هي كما يلي:

- **الآثار الاقتصادية:**

تتجلى الآثار الاقتصادية للتضخم بما يلي (عبد الفتاح، محمد ، 2002):

1- ارتفاع الأسعار باستمرار يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للنقود وهذا التدهور له آثار بالغة الأهمية على الدخل، فأصحاب الدخل الثابت الذين يحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي وايجار العقارات والمعاشات.... الخ، سوف يلحق التضخم بهم ضرراً كبيراً.

2- يؤدي التضخم إلى العجز في الميزان التجاري للدولة لأن الواردات تكون قيمتها أكبر من الصادرات بسبب انخفاض وضعف قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية مما يؤدي ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية.

3- يؤدي التضخم إلى ارتفاع تكلفة الاستثمارات بسبب ارتفاع معدلات الفائدة والتكاليف عموماً مما ينعكس سلباً على وتيرة التنمية الاقتصادية

4- يدفع التضخم الحكومة إلى التضحية بالاستثمارات العامة)بناء مدارس – مستشفيات – شق طرق.... (للتقليل من النفقات العامة لمكافحة ظاهرة التضخم

- **الآثار الاجتماعية:**

تتجلى الآثار الاجتماعية للتضخم بما يلي (Skoufias,2003):

1- تؤدي قلة الاستثمارات بسبب التضخم إلى تفاقم أزمة البطالة

2- تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وصعوبة الحياة مما يولد المشاكل والصراعات داخل المجتمع

3- تقليص الحكومة من نفقاتها على المشاريع العامة بسبب الاقتصاد في النفقات مما ينعكس سلباً على حياة المواطن.

ويبين الجدول(2-21) معدلات التضخم في سورية خلال الفترة الواقعة بين عامي 2000 و2017

الجدول (2-21) معدل التضخم في سورية خلال الفترة الواقعة بين عامي 2000 و2017

العام	معدل التضخم%	العام	معدل التضخم%
2000	9.600	2009	8.100
2001	11.600	2010	8.400
2002	11.700	2011	14.900
2003	10.300	2012	14.765
2004	9.800	2013	14.659
2005	9.200	2014	14.480
2006	8.200	2015	14.718
2007	8.400	2016	14.785
2008	10.900	2017	14.788

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء

نلاحظ من الجدول (2-21) ما يلي: إن توزع بيانات معدل التضخم، لم يتبع شكلاً محدداً، حيث ارتفع من بداية سنة الدراسة من -3.85% في عام 2000 إلى 3% في عام 2001، ومن ثم انخفض بشكل تدريجي إلى -0.13% في عام 2002، ليعاود الارتفاع إلى 5.8 في عام 2003، ومن ثم كان يرتفع وينخفض

ليصل إلى 4.4% في عام 2010، ومن ثم ارتفع إل بشكل كبير خلال فترة الأزمة السورية، حيث وصل إلى أعلى قيمة له 117% في عام 2014، من ثم لم يأخذ شكل انتشار معدل البطالة منحنى معين، ويوضح الشكل (2-11) تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2017.

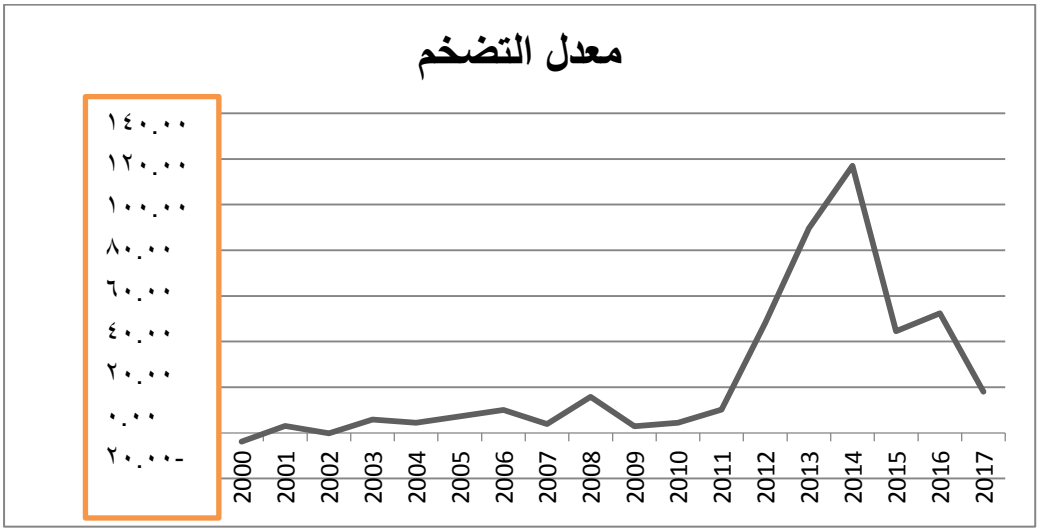

الشكل (2-11) تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2017

- لمعرفة ما إذا هناك أثر ذو دلالة احصائية للأزمة السورية على معدل التضخم، تم افتراض ما يلي:

الفرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على معدل التضخم .

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على معدل التضخم .

تم اختبار الفرضيتين السابقتين باستخدام اختبار Independent Samples Test بالاستعانة ببرنامج SPSSV24 وذلك عند مستوى دلالة 0.05، حيث تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين مستقلتين الفترة الأولى من عام 2000 لغاية عام 2016، والفترة الثانية من عام 2011 لغاية 2017، ويوضح الجدول (2-22) نتائج اختبار Independent Samples Test لمعدل التضخم

الجدول (2-22) نتائج اختبار Independent Samples Test لمعدل التضخم

		Levine's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means		
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
معدل التضخم	تباين متجانس	12.787	0.003	-4.352	16	0.000
	تباين غير متجانس			-3.441	6.140	0.013

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS 24

نلاحظ من الجدول (2-22) أن احتمالية الدلالة لاختبار تجانس التباين بلغت 0.003 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على عدم تجانس التباين بين المجموعتين واحتمالية الدلالة لمجموعتين تباينهم غير متجانس بلغت 0.013 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على معدل التضخم.

2-2-1- الميزان التجاري Trade balance:

يُعدّ الميزان التجاري المرآة التي تعكس مستوى تطور اقتصاد هذا البلد أو ذاك، وخصائصه، واتجاه تخصص هذا الاقتصاد وتميّزه، معبراً عن ذلك بحجوم الصادرات والواردات من السلع والخدمات ونوعياتها، وبرصيد الميزان التجاري، ويعبر تطور العلاقة النسبية بين قيمة وحدة الصادرات وقيمة وحدة الواردات، وما يسمى بشروط التجارة، عن تطور فعالية اقتصاد هذه الدولة مقارنة بتطور فعالية الاقتصادات الأخرى، أي هل يتقدم هذا الاقتصاد أو يتأخر، وذلك دون أن تغفل أهمية التجارة الداخلية التي تعد هي أيضاً أحد المؤشرات الهامة التي تبين مدى فعالية الاقتصاد ونشاطه في هذا البلد أو ذاك، فبقدر ما يكون حجم التبادل

التجاري الداخلي كبيراً، وبقدر ما تكون الدورة النقدية سريعة، فإن ذلك يعكس مدى نشاط حركة السوق، وبالتالي نشاط الاقتصاد (زكي، هجير، 2008).

ولو تتبعنا التغيرات التي طرأت على الميزان التجاري السوري لتبين لنا أنه يتميز بحدّة التقلبات صعوداً أو هبوطاً، الأمر الذي يعكس وبشكل صريح التقلبات الاقتصادية التي اتصف بها تطور الاقتصاد السوري خلال العقدين الماضيين.

شهد الميزان التجاري خلال الفترة 2000–2003 فائضاً واضحاً، فارتفع هذا الفائض من 56941 مليون ليرة سورية عام 2000 إلى 105491 عام 2002 إلا أنه انخفض إلى 65548 مليون ليرة عام،2003 ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الصادرات النفطية بشكل كبير بسبب ارتفاع الأسعار العالمية، إضافة إلى زيادة الصادرات غير النفطية التي شهدت تحسناً واضحاً من قبل القطاع العام والخاص على الرغم من زيادة المستوردات، إلا أن نسبة زيادة الصادرات كانت أكبر من زيادة المستوردات، ويشير الميزان التجاري عام 2005 إلى عجز واضح وصل إلى 78069 مليون ليرة، ويعود السبب إلى تراجع في التصدير وزيادة في الواردات (هيئة تخطيط الدولة، 2005). أما في الفترة ما بين 2005–2014 فلقد تميز الميزان التجاري بغلبة الواردات على الصادرات، فبلغ العجز عام 2006 حوالي 600 مليون دولار (حسب سعر الصرف آنذاك)، ووصلت عام 2014 إلى أربعة مليارات وثمانمئة مليون دولار بسعر الصرف في العام نفسه، وبلغ حوالي 3,4% من إجمالي الناتج المحلي (صندوق النقد الدولي، 2015).

تأثرت الصادرات والواردات سلبا بالعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وعدد من الدول العربية، ما أسهم في تركز الصادرات والواردات في عدد قليل جدا من الدول، حيث ارتفع مؤشر التركز الجغرافي للصادرات، من 0.64% في العام 2010 إلى 0.79% في خلال العام 2014، وكذلك ارتفع مؤشر التركز الجغرافي للمستوردات، من 46.6% في العام 2010 إلى 81.3% في العام 2014، مما يشير إلى قلة الشركاء التجاريين

الموردين للقطر، إلا أن المؤشر شهد انخفاضا طفيفا إلى 40.8% في العام 2012 (صندوق النقد الدولي، 2015).

تأثرت الصادرات بشكل واضح بالأزمة التي تمر بها سورية، وبالعقوبات الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر على تمويل التجارة الخارجية، والمتمثلة في تشدد المصارف بتقديم التمويل للتجارة الخارجية مع اشتراط الضمانات المصرفية من المتعاملين لتمويل الصفقات التجارية، وتقليص الفترات المتاحة وزيادة تكاليف تمويل التجارة، حيث انخفض التمويل المقدم من المصارف في خلال العام 2014 بنسبة 85% مقارنة بالعام 2010، إلا أن الجدير بالذكر أن الصادرات حققت نموا طفيفا في العام 2014 م، مقارنة بالعام 2013، الذي وصلت في خلاله إلى 1.2 مليار دولار(مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2015).

الجدول (2-23) قيمة الواردات والصادرات السورية خلال الفترة 2000-2017

العام	الواردات (ملايين الليرات السورية)	الصادرات (ملايين الليرات السورية)
2000	187,535	216,190
2001	220,744	243,179
2002	235,754	301,553
2003	236,768	265,039
2004	389,006	346,166
2005	502,369	424,300
2006	531,324	505,012
2007	684,557	579,034
2008	839,419	707,798
2009	714,216	488,330
2010	812,209	569,064
2011	964,928	505,107
2012	794,277	196,452
2013	944,926	174,933
2014	1,562,846	175,795
2015	1,497,340	210,065
2016	2,238,472	328,519
2017	3,019,922	351,018

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

نلاحظ من الجدول (2-23) ما يلي:

ارتفعت قيمة الواردات خلال الفترة الواقعة بين عامي 2000 و2010، بشكل تدريجي ومعدل ثابت بلغ 14.25%، إلا أنه ارتفع بشكل كبير في عام 2014 ليصل إلى 1,562,846 وذلك بسبب استيراد الحكومة للمواد التي توقف انتاجها في سورية بسبب الحرب، ومن ثم بدأ يرتفع بمعدل متزايد ليصل إلى 3,019,922 في عام 2017، في حين أن الصادرات كانت ترتفع بمعدل ضعيف من بداية

سلسلة لدراسة لتصل إلى أعلى قيمة لها 707,798 في عام 2008، ومن ثم انخفض إلى 569,064 في عام 2010، وخلال فترة الأزمة انخفض بشكل كبير ليصل إلى أدنى قيمة له 174,933 في عام 2013، بسبب العقوبات الاقتصادية، إلا أنه ارتفع خلال السنوات الأخيرة من سلسلة الدراسة بسبب اتجاه الحكومة للتصدير إلى الدول الصديقة وايجاد أسواق جديدة والتوجه نحو تصدير المواد الأولية ونصف مصنعة، في حين يظهر أن معامل الانكشاف، الذي يساوي نسبة الصادرات زائد الواردات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، يفوق ال50% وهذا يدل على أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد السوري، إلا أنه ارتفع بشكل كبير ليتجاوز 100% في عام 2013، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الواردات وهذا مؤشر خطير، يدل على عدم قدرة الاقتصاد السوري على تغطية حاجة السوق من مواد والسلع، ويوضح الشكل (2-12) قيمة الواردات والصادرات السورية خلال الفترة بين عامي 2000 و2017

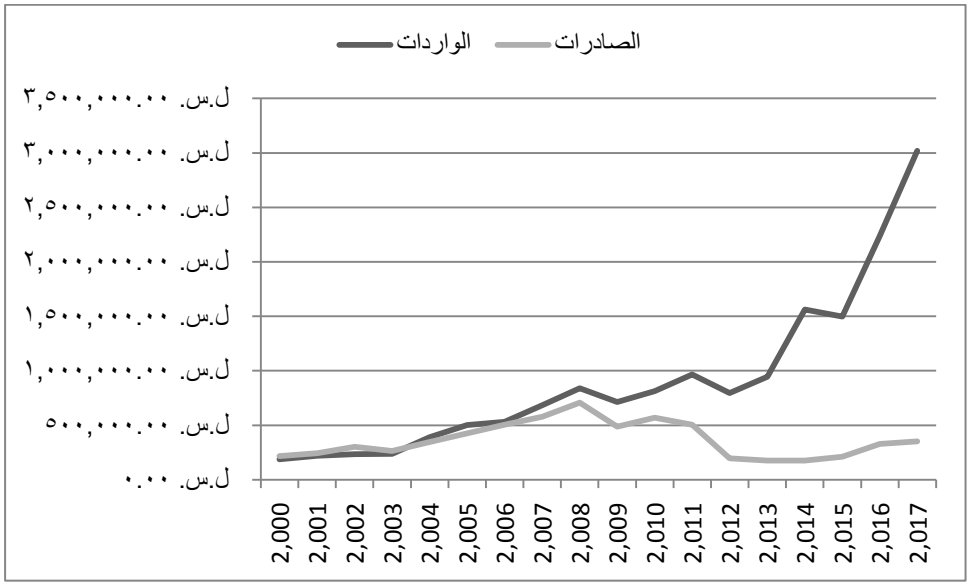

الشكل (2-12) قيمة الواردات والصادرات السورية خلال الفترة بين عامي 2000 و2017

- لمعرفة ما إذا هناك أثر ذو دلالة احصائية للأزمة السورية على الميزان التجاري، تم افتراض ما يلي:

الفرضية العدم: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على قيمة الواردات والصادرات.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على قيمة الواردات والصادرات.

تم اختبار الفرضيتين السابقتين باستخدام اختبار Independent Samples Test بالاستعانة ببرنامج SPSSV24 وذلك عند مستوى دلالة 0.05، حيث تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين مستقلتين الفترة الأولى من عام 2000 لغاية عام 2016، والفترة الثانية من عام 2011 لغاية 2017، ويوضح الجدول (2-24) نتائج اختبار Independent Samples Test لقيمة الواردات والصادرات.

الجدول (2-24) نتائج اختبار Independent Samples Test لقيمة الواردات والصادرات

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means		
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)
واردات	تباين	6.988	0.018	-4.228	16	0.001
	تباين غير متجانس			-3.461	6.732	0.011
صادرات	تباين متجانس	0.971	0.339	2.026	16	0.060
	تباين غير متجانس			2.152	15.256	0.048

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول (2-24) ما يلي:

1- أن احتمالية الدلالة لاختبار تجانس التباين، بلغت 0.018 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على عدم تجانس التباين بين المجموعتين

واحتمالية الدلالة لمجموعتين تباينهم غير متجانس بلغت 0.011 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 , ومن ثم نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على قيمة الواردات.

2- أن احتمالية الدلالة لاختبار تجانس التباين بلغت 0.339 وهي أعلى من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على تجانس التباين بين المجموعتين واحتمالية الدلالة لمجموعتين تباينهم متجانس بلغت 0.060 وهي أعلى من مستوى الدلالة 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للضغوط السياسية على قيمة الصادرات.

3- الاستنتاجات والتوصيات :

<u>الاستنتاجات :</u>

1- تعرضت سورية بعد عام 2011م لكافة أشكال الضغوط: سياسية، اقتصادية على المستوى الإقليمي والعربي والدولي .

2- جاءت الضغوط السياسية من أجل تدمير الاقتصاد السوري بهدف الحصول على مكاسب سياسية .

3- أدت الضغوط السياسية على سورية في التأثير سلباً على الاقتصاد السوري، ولكن فشلت في تحقيق أهدافها بالحصول على مكاسب سياسية .

4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط السياسية على معدل التضخم .

5- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط السياسية على قيمة الواردات .

6- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضغوط السياسية على قيمة الصادرات .

التوصيات :

1- العمل على تنفيذ الأعمال والأنشطة التالية: وهي ماذا؟ وكيف؟ ومتى تعمل؟! وهذا يتطلب متابعة تنفيذ استغلال كل طاقة إنتاجية خاصة ومتر مربع متاح، للوصول إلى تحقيق التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات والعرض الإجمالي منه، وبالتالي تقليل الفجوة التسويقية وهذا يؤدي إلى تقليل معدل التضخم وتحسين المؤشرات الاقتصادية الأخرى .

2- تفعيل التصنيع الزراعي وزيادة التشبيك بين قطاعي الزراعة والصناعة، بحيث تكون مخرجات الزراعة هي مدخلات الصناعة، وتحويل المنتجات الزراعية الأولية ومخرجات الزراعة من (خضار – قمح – فواكه – ثروة حيوانية.... إلخ) إلى مدخلات الصناعة، ومخرجات لصناعة (آلات – مبيدات – أسمدة ... إلخ) إلى مدخلات الزراعة .

3- تقليل الحلقات بين المنتج والمستهلك، لأنه كلما كثرت الحلقات زادت التكلفة، وبالتالي السعر وخاصة أننا نعاني من معدل تضخم مرتفع .

4- مكافحة التضخم من خلال ربط (الأجر بالإنتاجية) أي زيادة معدل الإنتاجية، لأن الإنتاجية كما قال عالم الاقتصاد الأمريكي (بول كري جمان) : إنّ الإنتاجية ليست كل شيء لكنه على المدى الزمني الطويل تكاد تكون كل شيء . (ويلسون، هارسيب، ص445) وأن يكون ذلك وفق المعادلة التالية :

معدل التضخم = معدل نمو الأجر – معدل نمو الإنتاجية.

5- تفعيل التشاركية وخاصة مشاريع (BOT)، وتوجيهها بما يتناسب مع مرتكزات التخطيط الإقليمي .

6- تفعيل عمل إدارة الجمارك العامة لترشيد المستوردات خاصة من السلع الكمالية .

لاسيما أننا نعيش حالة اقتصاد الحرب وأن يترافق هذا مع عدم تمويل هذه المستوردات من الاحتياطي النقدي، والعمل على تحديد أولويات تأمين المواد وفقاً للحاجات الاستهلاكية .

7- مواجهة التهريب والتهرب الضريبي، وهذا ما يسيء إلى المنظومة الإنتاجية التسويقية والمالية، ويشجع من أسلوب التهرب الضريبي، وبيع المهربات المصادرة بالقطع الأجنبي لأنه تم شرائها بالقطع الأجنبي .

8- تسهيل إجراءات تفعيل الاستثمارات، عن طريق المصارف الحكومية والخاصة، وتوجيه موجوداته وفقاً لخارطة استثمارية واضحة تستهدف زيادة التصدير والإحلال محل المستوردات والتقيد بضوابط ومنها مثلاً أن الأموال القابلة للإقراض يتم تحديدها وفق المعادلة التالية :

الأموال القابلة للإقراض = الودائع في البنوك – الاحتياطي الإلزامي

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

1- البياتي، رشيد فارس- ***التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي***، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك، 2008

2- المركز السوري للبحوث السياسات- **الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، سورية، 2013م.

3- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – **آثار العقوبات في الاقتصاد الكليّ السوريّ خلال عام 2012**، معهد الدوحة، 2012م.

4- السيد، إمامة & الرشيد، طارق – **العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في السودان** (1990-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية عدد 16، المجلد 2، 2015م.

5- باروت، محمد – **العقد الأخير في تاريخ سورية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوحة، 2015م.

6- **هيئة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في سوريا**، يورية، 2019م.

7- زكي، هجير – **الاقتصاد الكلي**، دار الفكر، دمشق، 2008م.

8- يوسف، زدام- **دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية، مقاربة ثقافية**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة حسيبة، بن بوعلي، الشلف 17 ديسمبر، 2008 م.

9- مهران، زكريا – **التاريخ يفسر التضخم والتقلص**، مؤسسة هنداوي، 2012، متوفر على الموقع :

https://www.hindawi.org

10- مبيض، ممدوح (2005) ،**دينامية السكان في سورية وأثرها**، هيئة تخطيط الدولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، دمشق.

11- سلمان، أحمد حيان، الاقتصاد السوري قبل الحرب وبعدها، سورية في مواجهة الحرب الكونية دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2018 ص 722.

12- علي، مدين - **الإجراءات القسرية الأحادية الجانب وأثرها على الأسرة السورية، الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان**، 2017م.

13- عبد الفتاح، محمد - **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار الغريب، القاهرة، 2002م.

14- شنبيش، محمد - **العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي**، مجلة جامعة الزاويا- ليبيا، العدد الخامس عشر، المجلد الأول، 2013.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

1- Skoufias, Emmanuel - Economic Crises and Natural Disasters: Coping Strategies and Policy Implications, world bank, vol. 31, issue 7, 1087-1102, 2003.

مواقع انترنت

صندوق النقد الدولي	https://www.imf.org/ext
موقع الأمم المتحدة	https://www.un.org/ar/
موقع وزارة النفط والثروة المعدنية السورية	http://www.mopmr.gov.sy/index.php/ar/
موقع وزارة النقل والمواصلات السورية	http://www.mot.gov.sy/web/main.php
منظمة اليونسيف	https://www.unicef.org/ar
المكتب المركزي للإحصاء في سورية	http://cbssyr.sy/
وزارة الصحة السورية	*www.moh.gov.sy*